الفصل الثامن

التجارة الخارجية للدول العربية

نظرة عامة

بلغت التجارة السلعية الاجمالية العربية خلال عام 2017 ما قيمته 1764 مليار دولار مقارنة مع 1580 مليار دولار عام 2016 محققة نسبة ارتفاع بلغت حوالي 11.6 في المائة بما يعكس ارتفاع قيمة الصادرات السلعية العربية الإجمالية إلى 955.5 مليار دولار عام 2017 مقارنة مع 785.6 مليار دولار عام 2016 أي بنسبة ارتفاع بلغت حوالي 21.6 في المائة عما كانت عليه عام 2016. أما أداء الواردات السلعية الإجمالية العربية، فقد شهدت ارتفاعاً طفيفاً عام 2017 لتبلغ ما قيمته 808.1 مليار دولار مقارنة مع نحو 794.4 مليار دولار عام 2016، أي بارتفاع بلغت نسبته 1.7 في المائة.

بالنسبة لاتجاهات التجارة العربية خلال عام 2017، فقد أظهرت البيانات موجة من الصعود في حجم الصادرات العربية المتجهة إلى كل من الولايات المتحدة الامريكية بمعدل تغير وصل الي 11.6 بالمائة، والاتحاد الاوروبي بزيادة بلغت 6.4 بالمائة، وآسيا بتحسن ملحوظ بما نسبته 16.7 بالمائة في مقابل زيادة نسبة الصادرات العربية المتوجهه إلى باقي دول العالم بنسبة وصلت الى 43 في المائة.

فيما يتعلق بالواردات العربية من الشركاء التجاريين الرئيسيين خلال عام 2017 فقد انخفضت الواردات من معظم الشركاء التجاريين، حيث سجلت الواردات من الولايات المتحدة الأمريكية أكبر نسبة انخفاض بلغت 2.8 في المائة، بينما ارتفعت الواردات من الدول العربية بنسبة 9.4 بالمائة وكذلك الواردات من آسيا بنسبة 0.1 بالمائة.

بالنسبة للهيكل السلعي للتجارة، مازالت تستأثر فئة الوقود والمعادن على الحصة الأعلى في الصادرات الإجمالية العربية بلغت حوالي 60.1 في المائة مع ثبات في نسب القطاعات الاخرى رغم الجهود المبذولة لتنويع الاقتصادات العربية. كما احتفظت المصنوعات بحصتها التي تبلغ 30.5 في المائة وكذلك السلع الزراعية بأهمية نسبية تُقدر بنحو 7.7 من إجمالي قيمة الصادرات. فيما يتعلق بالهيكل السلعي للواردات، فتشير البيانات إلى أن المصنوعات حافظت على المرتبة الأولى في الواردات العربية ما نسبته 66.1 بالمائة، بينما سجلت الأهمية النسبية للسلع الزراعية انخفاضاً طفيفاً لتصل إلى نحو 18.9 في المائة من إجمالي الواردات العربية خلال عام 2017.

بخصوص التجارة السلعية العربية البينية، فقد تحسن أداءها مع الارتفاع الذي شهدته أسعار النفط العالمية خلال عام 2017. هذا، بينما تواصل تأثر حركة التجارة بين الدول العربية بالظروف الداخلية التي تشهدها بعض دول المنطقة. نتيجة لتلك التطورات ارتفعت قيمة التجارة العربية البينية[1] خلال عام 2017 بنسبة بلغت حوالي 11.6 في المائة لتصل الى نحو 218.6 مليار دولار، مقابل حوالي 195.8 مليار دولار محققة خلال العام السابق.

فيما يتعلق بالهيكل السلعي للصادرات البينية العربية، بلغت حصة التجارة البينية للنفط الخام حوالي 4.7 في المائة من متوسط قيمة التجارة البينية العربية خلال عام 2017. وبالنسبة لمكونات التجارة البينية غير النفطية، استحوذت مجموعة السلع الصناعية على النصيب الاكبر، ثم مجموعة السلع الزراعية.

فيما يخص تجارة الخدمات، فقد تراجع العجز في صافي ميزان تجارة الخدمات للدول العربية كمجموعة خلال عام 2017 كمحصلة اساسيه لارتفاع المتحصلات من الخدمات بنسبة فاقت الزيادة المحققة بالمدفوعات الخدمية. فقد زادت المتحصلات الخدمية للدول العربية بنسبة قدرها حوالي 9.7 بالمائة خلال عام 2017 لتصل الى 202.3 مليار دولار مقارنة مع نحو 184.4 مليار دولار محققة في العام السابق. يرجع ذلك لارتفاع العائدات من قطاع السياحة في بعض الدول مع استقرار ظروفها الداخلية.

---

[1] تم احتساب قيمة التجارة البينية كمتوسط التجارة البينية وفق المعادلة التالية (الصادرات + الواردات) / 2.

بينما ارتفعت قيمة المدفوعات الخدمية للدول العربية بنحو 5.7 في المائة لتصل الى نحو 319.8 مليار دولار خلال عام 2017 مقابل حوالي 302.6 مليار دولار مسجلة خلال عام 2016. جاء ذلك نتيجة لأثر الارتفاع المحدود الذي شهدته قيمة الواردات السلعية للدول العربية على مدفوعات بنود النقل والشحن والتأمين.

نتيجة للتطورات المذكورة في كل من المتحصلات والمدفوعات فقد استمر التراجع في عجز الميزان الخدمي للدول العربية كمجموعة خلال عام 2017 حيث انخفض بنسبة 0.6 في المائة عام 2017 ليقتصر على حوالي 117.5 مليار دولار مقارنة مع عجز قدره 118.3 مليار دولار خلال عام 2016.

وخلال عام 2017، شهدت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى استكمال المفاوضات حول مختلف الجوانب المتعلقة بالتشريعات والوفاء بمتطلبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، سواء من حيث تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية، أو تحرير تجارة السلع، بالإضافة الى متابعة مرحلة الانتقال نحو إقامة الاتحاد الجمركي العربي.

التجارة الخارجية السلعية الإجمالية

أداء التجارة الخارجية السلعية

ارتفعت قيمة الصادرات السلعية العربية الإجمالية عام 2017 بنسبة بلغت نحو 21.6 في المائة بفضل تحسن أسعار النفط العالمية لتبلغ قيمتها 955.5 مليار دولار مقارنة مع نحو 785.6 مليار دولار في عام 2016 مما أثر في وزن الصادرات الإجمالية العربية من قيمة الصادرات العالمية لتبلغ نحو 5.4 في المائة في عام 2017 مقابل 4.7 في المائة خلال العام السابق.

كما ارتفعت قيمة الواردات السلعية الإجمالية العربية، بنحو 1.7 في المائة لتبلغ 808.1 مليار دولار خلال عام 2017 مقارنة بنحو 794.4 مليار دولار في العام السابق، ومن ثم لم يحدث تغير كبير في وزن الواردات الاجمالية العربية إلى إجمالي قيمة الواردات العالمية. يُعزى هذا الارتفاع المحدود في قيمة الواردات إلى تأثر مستويات الطلب المحلي، لمحاولة عدد من الدول تقليص مستويات الإنفاق العام، وأيضا بسبب السياسات التقشفية التي اتبعتها بعض الدول العربية النفطية وكذلك انعكاس لانخفاض أسعار الصرف في عدد من الدول العربية التي تنفذ برامج اصلاح اقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، الجدول (1).

الجدول (1)
التجارة الخارجية العربية الاجمالية
(2017-2013)

البنود	القيمة (مليار دولار أمريكي)					معدل التغير السنوي (%)					معدل التغير السنوي (2013 – 2017) (%)
	2013	2014	2015	2016	*2017	2013	2014	2015	2016	*2017	
الصادرات العربية	1,319.2	1,244.6	853.5	785.6	955.5	-0.2	-5.7	31.4	-0.8	21.6	-15.9
الواردات العربية	875.6	910.5	852.0	794.4	808.1	7.3	4.0	-6.4	-6.8	1.7	-3.1
الصادرات العالمية	18,784.0	18,935.0	16,482.0	16,843.3	17,730.0	2.1	0.8	-13.0	2.2	5.3	-3.6
الواردات العالمية	18,874.0	19,024.0	16,766.0	17,169.9	18,024.0	1.4	0.8	-11.9	2.4	5.0	-3.1
وزن الصادرات العربية من إجمالي الصادرات العالمية	7.0	6.6	5.2	4.7	5.4	...	...	...	...	...	...
وزن الواردات العربية من إجمالي الواردات العالمية	4.6	8.4	5.1	4.6	4.5	...	...	...	...	...	...

* بيانات أولية.
المصدر: الملحق (1/8) بالنسبة لبيانات التجارة العربية، وصندوق الدولي ومنظمة التجارة العالمية بالنسبة لبيانات التجارة العالمية (2012-2015).

وعلى صعيد أداء التجارة الخارجية للدول العربية فرادى عام 2017، فقد ارتفعت قيمة صادرات معظم الدول العربية النفطية وغير النفطية. فيما يتعلق بالدول المصدرة للنفط فقد حققت نسب ارتفاع متباينة، فقد ارتفعت بمقدار الضعف تقريباً في العراق لتبلغ حوالي 57.6 مليار دولار، كما وصلت نسبة الارتفاع في ليبيا إلى نحو 45.4 في المائة، كما وصلت إلى 20.8 بالمائة بالسعودية ونحو 20.4 في المائة في الإمارات، وحققت ما نسبته 18.7 في المائة في الكويت ووصلت إلى 17.5 في المائة في قطر. وبشكل عام فقد تأثرت صادرات جميع الدول المصدرة للنفط بشكل ايجابي نتيجة تعافي اسعار النفط. أما اليمن فهي الدول النفطية الوحيدة التي حققت انخفاضا في الصادرات عام 2017، حيث بلغت نسبة الانخفاض 49.3 بالمائة وذلك بسبب التطورات المحلية التي تمر بها.

أما الدول العربية غير النفطية، فقد حققت هي الأخرى ارتفاعا في قيم صادراتها، وذلك لعدة عوامل يأتي في مقدمتها تحسن أداء الاقتصاد العالمي، خاصة منطقة اليورو الشريك التجاري الأول لتلك الدول، كما ساهم انخفاض اسعار صرف عملات بعض دول تلك المجموعة في تحسن تنافسية صادراتها. سجلت نسبة الارتفاع في صادرات السودان مستويات قياسية بلغت 31.3 في المائة، بما يعكس الاستفادة النسبية من قرار الرفع الجزئي للحظر الاقتصادي، يليها جيبوتي بنسبة ارتفاع بلغت 25.6 في المائة، بينما حققت صادرات مصر ارتفاعاً بلغت نسبته 13.2 بالمائة، وموريتانيا بنسبة 5.6 بالمائة، في حين انخفضت صادرات تونس بنسبة 2.3 بالمائة.

أما فيما يتعلق بأداء الواردات السلعية للدول العربية لعام 2017، فقد ارتفعت قيمة الواردات في الدول العربية بشكل عام بنسبة 1.7 في المائة، وانقسمت الدول العربية ما بين دول انخفضت واردتها ويبلغ عددها ثمانية دول وجاء على رأسها قطر حيث انخفضت وارداتها بنسبة 23.4 بالمائة، يليها اليمن التي تراجعت وارداتها بنسبة 20.0 بالمائة، ثم جزر القُمر بنسبة 18.3 بالمائة، وليبيا بحوالي 9.9 بالمائة، ومصر بنحو 5.9 بالمائة، والسعودية بنحو 4.0 بالمائة، والجزائر بنحو 2.1 بالمائة، والإمارات بنحو 1.1 بالمائة.

في المقابل، شهدت دول أخرى ارتفاعاً في وارداتها، وتأتي العراق في مقدمة تلك الدول حيث حققت نسبة ارتفاع في قيمة الواردات بلغت 68.3 بالمائة، تلتها جيبوتي بنسبة قدرها 41 بالمائة، ثم سلطنة عُمان بنحو 27.6 بالمائة، ولبنان بنحو 23.7 في المائة، بينما حققت كل من تونس ارتفاعاً في قيمة وارادتها بنسبة 16.1 في المائة، والبحرين 13.8 بالمائة، والسودان 10.1 بالمائة، والكويت بنسبة 9.1 في المائة، وموريتانيا 7.8 بالمائة، والأردن 6.1 بالمائة، والصومال 4.0 بالمائة، الملحق (1/8) والشكل (1).

الشكل (1): التجارة الخارجية الإجمالية للدول العربية (2017)*

(*) بيانات أولية.

المصدر: الملحق (1/8).

اتجاه التجارة السلعية الإجمالية العربية

رغم الاتجاهات العالمية نحو العودة إلى الحمائية، الا أن التجارة السلعية العالمية شهدت انتعاش مخالف لكافة التوقعات، فقد ارتفعت قيمة الصادرات العربية بنسبة 21.6 في المائة مقارنة مع مستوياتها السابقة خلال عام 2016. جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع الصادرات السلعية العربية المُتجهة إلى كافة التجمعات الاقتصادية بنسب متفاوتة تراوحت بين 6.4 في المائة للاتحاد الأوروبي، 11.6 في المائة للولايات المتحدة، ولليابان بنسبة 15.9 في المائة، والصين بنحو 15.3 بالمائة وباقي دول آسيا ما نسبته 17.4 بالمائة، بينما ارتفعت لباقي دول العالم بنحو 43 في المائة وسجلت الصادرات العربية البينية ارتفاعاً بنسبة 10.5 في المائة مقارنة بالعام السابق.

فيما يتعلق بمساهمة حصص مختلف الشركاء التجاريين الرئيسيين في الصادرات العربية، ارتفعت حصة باقي دول العالم لتبلغ 32.3 في المائة، في حين انخفضت حصة كل من الاتحاد الأوروبي، والدول العربية، والولايات المتحدة لتبلغ 11 في المائة، و11.1 في المائة، و4.3 في المائة على التوالي. كما تراجعت حصة كل من اليابان والصين لتبلغ حوالي 6.2 في المائة، و9.5 في المائة على الترتيب خلال عام 2017.

فيما يتعلق بالواردات السلعية العربية من الشركاء التجاريين الرئيسيين خلال عام 2017، فقد انخفضت الواردات بنسب ضئيلة مع معظم الشركاء التجاريين، حيث سجلت انخفاضاً مع كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واليابان والصين، في حين حققت الواردات ارتفاعا مع كل من الدول العربية، وبقية دول العالم بنسب بلغت 9.4 في المائة، و10.6 بالمائة، ونتيجة لتلك التغيرات سجلت واردات الدول العربية عام 2017 نسبة ارتفاع بلغت 1.7 مقارنة بالعام السابق، الملحق (2/8) والشكل (2).

الشكل (2): اتجاهات التجارة العربية إلى أهم الشركاء التجاريين (2017)**

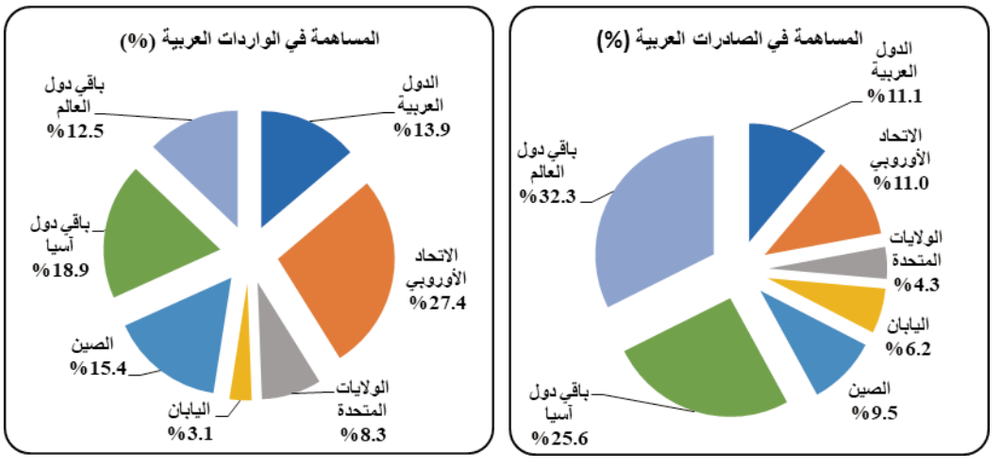

(*) بيانات أولية
المصدر: الملحق (2/8).

وعلى مستوى حصص الشركاء التجاريين في الواردات العربية لعام 2017 فقد استحوذت باقي دول العالم ما نسبته 12.5 بالمائة، واستمرت آسيا إحدى أهم وجهات الواردات العربية واستأثرت بنسبة بلغت 37.9 في المائة. وبلغت حصة الصين وحدها نحو 15.9 واليابان بنسبة 3.1 في المائة من إجمالي الواردات العربية. كما سجلت حصة الاتحاد الأوروبي ما نسبته 27.4 في المائة وسجلت حصة الولايات المتحدة الأمريكية نسبة 8.3 في المائة. أما حصة الواردات العربية من الدول العربية فقد سجلت نسبة 13.9 بالمائة.

الهيكل السلعي للتجارة الإجمالية العربية

استأثرت فئة الوقود والمعادن على الحصة الأعلى في الصادرات الإجمالية العربية، وقد ساهم ارتفاع اسعار النفط في ارتفاع حصتها من إجمالي الصادرات، حيث ارتفعت مساهمتها في هيكل الصادرات السلعية العربية من 58.7 عام 2016 لنحو 60.1 في المائة في عام 2017. أما حصة المصنوعات فقد شهدت انخفاضا محدوداً لتصل إلى 30.5 في المائة مقابل 30.7 في المائة العام السابق. على مستوى مكون المصنوعات فقد استأثرت المواد الكيماوية بنسبة 9.8 في المائة من جملة الصادرات في عام 2017، تلتها المصنوعات المتنوعة بنسبة 7.9 بالمائة، والآلات ومعدات النقل بنسبة 6.9 في المائة، ثم المصنوعات الأساسية بنسبة 5.9 بالمائة من قيمة الصادرات العربية.

أما صادرات السلع الزراعية فقد انخفضت مساهمتها قليلا لتبلغ نسبتها 7.7 بالمائة مقارنة بنسبة 7.8 في المائة في عام 2016. كما انخفضت حصة الصادرات من السلع غير المصنفة الى 2.0 في المائة مقارنة 2.4 في المائة في عام 2016.

بالنسبة للهيكل السلعي للوا_دات الإجمالية العربية، تشير البيانات أن فئة المصنوعات شهدت ارتفاعاً، ومن ثم حافظت على المرتبة الأولى في الواردات العربية، حيث استحوذت على نسبة 66.1 بالمائة من إجمالي الواردات العربية مقارنة بنسبة 65.9 في المائة عام 2016. وضمن فئة المصنوعات استأثرت الآلات ومعدات النقل بالمركز الأول مع ثبات نسبي في حصتها من الواردات الإجمالية لتصل الى نحو 30.4 بالمائة مقارنة بنسبة 30.5 في المائة عام 2016، تلتها في المركز الثاني المصنوعات الأساسية واستأثرت بحصة بلغت 18.3 في المائة من الواردات الاجمالية عام 2017 مقابل 18.5 في المائة العام السابق. أما حصة المصنوعات المتنوعة الأخرى فقد سجلت ارتفاعاً طفيفاً لتبلغ حصتها 8.8 بالمائة مقارنة بنسبة 8.1 في المائة لعام 2016. في حين انخفضت حصة المواد الكيماوية من 8.8 في المائة عام 2016 لنحو 8.6 في المائة عام 2017.

بالمقابل، ارتفعت حصة الوقود والمعادن إلى 13.8 بالمائة عام 2017 مقارنة بنسبة 13.2 في المائة عام 2016 وهذا منطقي في ظل ارتفاع اسعار النفط 2016. وفيما يتعلق بفئة السلع الزراعية فقد شهدت انخفاضاً طفيفاً في حصتها لتمثل 18.9 في المائة مقارنة بنسبة 19.2 في عام 2016 وهذا يرجع لانخفاض وارادت الدول العربية منها في ظل تحسن ظروف الإنتاج الزراعي بالدول العربية عام 2017، الملحق (3/8) والشكل (3).

الشكل (3): الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية الإجمالية (2017)*

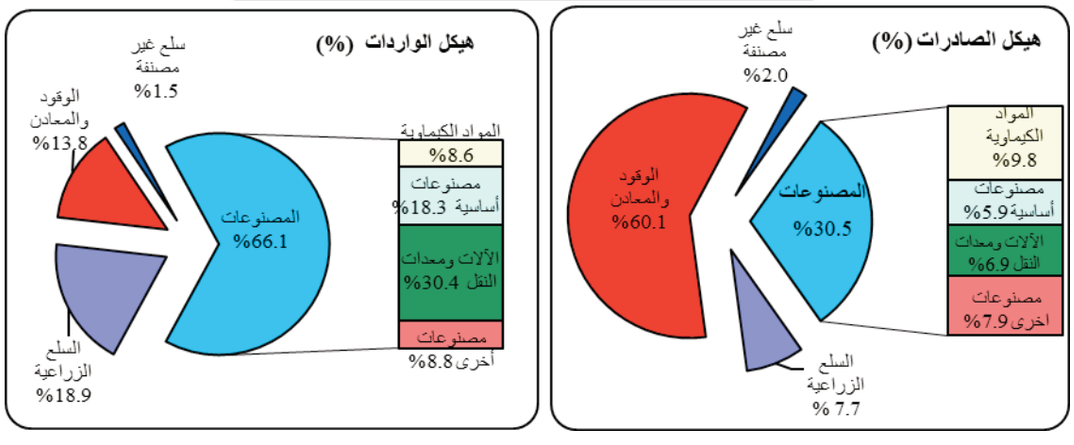

* بيانات أولية.
المصدر: الملحق (3/8)

تنافسية الصادرات السلعية العربية

تمثل الصادرات محرك النمو الاقتصادي في دول العالم، وتتسابق الدول المختلفة في تنمية صادراتها والاهتمام بتنويع هياكلها التصديرية لتعزيز أهميتها النسبية في الأسواق العالمية. من هنا فإن تنافسية الصادرات السلعية للدول في أسواق العالم تتحدد بامتلاك الدولة ميزة نسبية تجعل هيكل صادراتها يختلف عن صادرات باقي دول العالم من جانب، ومن جانب آخر تجعل هيكل صادراتها متنوعاً بشكل يقلل من مخاطر الاعتماد على صادرات سلعية محددة. وبالتالي فإن تتبع التطور في مؤشرات التنوع والتركز الخاصة بالصادرات العربية سوف يفيد في معرفة قدراتها التنافسية في الأسواق العالمية ذلك على النحو التالي:

مؤشر التنوع Diversification Index: يقيس هذا المؤشر درجة اختلاف الأهمية النسبية لصادرات السلع الرئيسية لدولة معينة في إجمالي صادراتها، عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية. ويتراوح هذا المؤشر بين صفر و1، بحيث كلما اقترب المؤشر من صفر كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى، وعندما يصل المؤشر إلى صفر يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية.

مؤشر التركز Concentration Index: ويعرف بمؤشر هيرشمان-هيرفيندال (HHI Hirschman-Herfindahl Index) ويستخدم لقياس درجة التركز السلعي لإجمالي الصادرات كما يستخدم كذلك في دراسات المنافسة السوقية للتعرف على مدى سيطرة عدد محدود من الشركات على سوق ما. يحسب في هذا السياق كمجموع مربعات حصة كل منتج (أو مجموعة سلعية) في إجمالي الصادرات، يعطي المؤشر قيمة تقترب من الصفر في حالة الدول ذات التنوع الشديد في الصادرات بينما تقترب القيمة من الواحد الصحيح في حالة الدول التي تتركز صادراتها بشدة في عدد محدود من السلع[2].

يشير تتبع تطور مؤشرات التنافسية سواء من حيث مؤشر التركيز أو مؤشر التنوع في الدول العربية لعام 2016 مقارنة بعام 2012 إلى وجود اتجاه للتحسن على مدى الزمن، (الشكل 4).

أما عن أداء الدول العربية منفردة فيلاحظ ارتفاع قيمة مؤشر التنوع في الدول العربية المُصدرة للنفط وكذلك الدول المصدرة للمواد الأولية، حيث حققت العراق أعلى قيمة في مؤشري التركز والتنوع معاً في عام 2016 بلغت 0.937 و0.909 على التوالي وذلك بسبب ارتفاع مساهمة النفط في إجمالي صادراتها. وكذلك الأمر بالنسبة لجزر القُمر 0.638 و0.795، والسودان 0.648 و0.856، والكويت 0.627 و0.823.

حققت دولة الإمارات أفضل قيمة في مؤشر التركز لعام 2016 بلغت 0.227 وذلك نتيجة لسياساتها التي تعتمد على توفير بيئة أعمال تنافسية ترتب عليها جذب استثمارات في قطاعات متنوعة انعكست بشكل مباشر على تخفيض حصة صادرات النفط من إجمالي صادرات الإمارات وبالتالي تحسن مؤشر التركز، وهي بذلك تأتي في وضع أفضل من سنغافورة التي حققت 0.240 في ذات العام 2016. كما جاءت قيمة مؤشر التركز لكل من تونس ولبنان (0.134، 0.113 على التوالي) أفضل من أداء كوريا الجنوبية التي حققت 0.144 كما أصبحت قيمة المؤشر لكل من تونس ولبنان أكثر قرباً من المتوسط العالمي الذي بلغ 0.062.

(2) http://wits.worldbank.org

الجدول رقم (2)
تنافسية الصادرات العربية: مؤشر التركز والتنوع السلعي لصادرات الدول العربية ودول مختارة أخرى (2016 - 2012)

الدول	2012			2016		
	عدد السلع المصدرة	مؤشر التركز	مؤشر التنوع	عدد السلع المصدرة	مؤشر التركز	مؤشر التنوع
الأردن	234	0.164	0.623	213	0.164	0.651
الإمارات	259	0.429	0.553	259	0.227	0.543
البحرين	234	0.353	0.698	214	0.320	0.678
تونس	226	0.157	0.53	215	0.134	0.519
الجزائر	98	0.54	0.724	93	0.489	0.816
جيبوتي	85	0.239	0.616	83	0.224	0.690
السعودية	254	0.756	0.747	252	0.593	0.780
السودان	84	0.534	0.793	66	0.648	0.856
الصومال	51	0.659	0.748	36	0.448	0.753
العراق	133	0.981	0.88	119	0.937	0.909
عُمان	223	0.541	0.665	212	0.506	0.753
فلسطين	136	0.182	0.63	156	0.185	0.675
قطر	233	0.523	0.768	160	0.400	0.834
القُمر	6	0.542	0.768	15	0.683	0.795
الكويت	233	0.743	0.777	223	0.627	0.823
لبنان	227	0.159	0.643	232	0.113	0.586
ليبيا	140	0.821	0.784	113	0.542	0.832
مصر	242	0.178	0.539	238	0.154	0.581
المغرب	229	0.16	0.653	225	0.175	0.677
موريتانيا	88	0.506	0.835	80	0.360	0.834
اليمن	192	0.59	0.737	129	0.349	0.770
ماليزيا	254	0.164	0.455	253	0.174	0.442
سنغافورة	249	0.246	0.496	254	0.240	0.474
كوريا	248	0.147	0.462	249	0.144	0.426
العالم	**260**	**0.089**	**0.000**	**260**	**0.062**	**0.000**

المصدر: برنامج الأمم المتحدة للتنمية والتجارة (الأونكتاد)، "قاعدة بيانات التجارة حسب التصنيف SITC 3.0 (تصنيف 3 أرقام)".

الشكل (4): مؤشري التركز والتنوع للدول العربية مقارنة بالدول النامية والعالم (2016)

المصدر: برنامج الأمم المتحدة للتنمية والتجارة (الأونكتاد)، (2016). "نشرة الاحصائيات السنوية".

التجارة البينية السلعية العربية

أداء التجارة البينية السلعية

تحسن أداء التجارة العربية السلعية البينية في ظل الارتفاع الذي شهدته أسعار النفط العالمية خلال عام 2017. هذا، بينما تواصل تأثر حركة التجارة بين الدول العربية بالظروف الداخلية التي تشهدها بعض دول المنطقة.

نتيجة لتلك التطورات سالفة الذكر ارتفعت قيمة التجارة العربية البينية خلال عام 2017 بنسبة بلغت حوالي 11.6 في المائة لتصل الى نحو 218.6 مليار دولار، مقابل حوالي 195.8 مليار دولار محققة خلال العام السابق.

يرجع ذلك إلى زيادة الصادرات البينية للدول العربية بنسبة قدرها 10.5 بالمائة لتبلغ حوالي 106.5 مليار دولار، مقارنة مع نحو 96.3 مليار دولار مسجلة في عام 2016. كما ارتفعت الواردات البينية للدول العربية بنسبة بلغت حوالي 9.4 في المائة لتسجل نحو 112.1 مليار دولار خلال عام 2017، الملحق (5/8) والجدول (3).

على مستوى الدول فُرادى، زادت قيمة الصادرات البينية السلعية للدول العربية خلال عام 2017 في ثلاث عشرة دولة بنسب تفاوتت بين 1.1 في المائة في فلسطين، ونحو 105.3 في المائة مسجلة في العراق. فقد ارتفعت الصادرات البينية في كل من البحرين والكويت بنحو 59.4 في المائة و38.0 بالمائة على الترتيب. كما ارتفعت الصادرات في كل من السودان ومصر والسعودية بنسب بلغت نحو 29.8 بالمائة و20.0 في المائة و19.7 في المائة على التوالي. كما سجلت كُلٍ من لبنان، الامارات، موريتانيا، عُمان، تونس، وجيبوتي ارتفاعاً في صادراتها البينية بمعدلات تباينت بين 1.6 في المائة و7.6 بالمائة خلال عام 2017.

هذا، في حين تراجعت الصادرات البينية في ثماني دول عربية بنسب تفاوتت بين نحو 3.1 بالمائة في الاردن و58.3 بالمائة في قطر خلال عام 2017 مقارنة بعام 2016.

أما بخصوص الواردات السلعية البينية، فقد ارتفعت الواردات البينية في اربعة عشر دولة عربية خلال عام 2017 بنسب تفاوتت بين 0.7 بالمائة في عُمان و68.1 في المائة في العراق. بينما انخفضت الواردات البينية في سبع دول بمعدلات تباينت بين نحو 3.0 في المائة بالمغرب و58.2 بالمائة في قطر، الملحق (4/8) والشكل (5).

الجدول (3)
أداء التجارة العربية البينية
(2013 – 2017)

البنود	القيمة (مليار دولار أمريكي)					معدل التغير السنوي (%)					معدل التغير السنوي (2013-2016) (%)
	2013	2014	2015	2016	2017 *	2013	2014	2015	2016	2017 *	
متوسط التجارة العربية البينية [1]	119.4	121.5	110.3	99.4	109.3	7.4	1.8	-9.2	-9.9	9.9	-5.9
الصادرات البينية العربية	116.1	120.1	105.9	96.3	106.5	3.9	3.4	-11.8	-9.1	10.5	-6.0
الواردات البينية العربية	122.6	123.0	114.7	102.5	112.1	10.8	0.3	-6.7	-10.7	9.4	-4.8

(*) بيانات أولية.
(1) (الصادرات البينية + الواردات البينية) /2
المصدر: الملحق (4/8).

الشكل (5): نسب تغير التجارة العربية البينية (2017)*

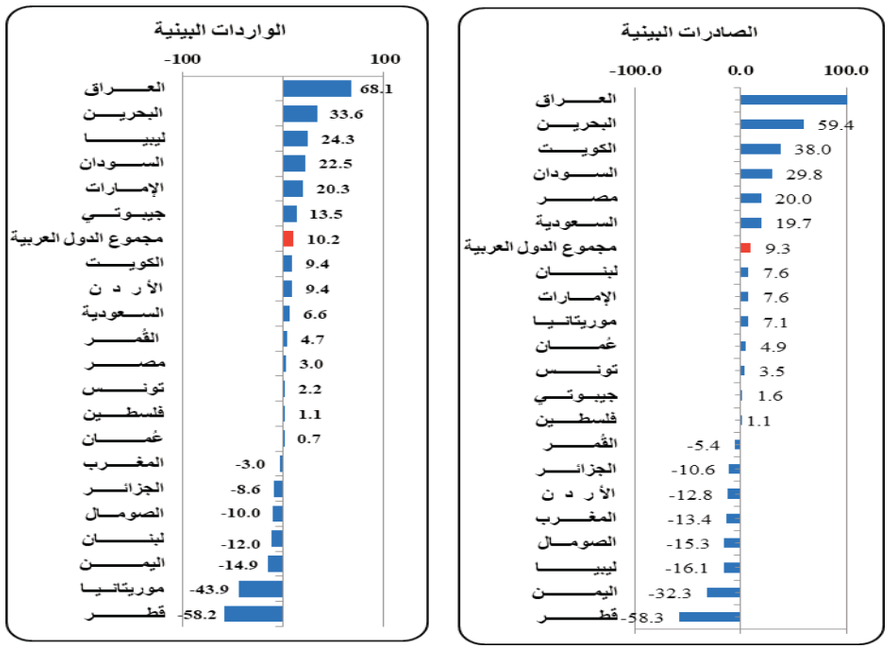

(*) بيانات أولية.
المصدر: الملحق (4/8).

مساهمة التجارة البينية في التجارة السلعية الإجمالية

انخفضت نسبة مساهمة الصادرات البينية في إجمالي الصادرات السلعية العربية خلال عام 2017 لتصل الى حوالي 11.1 في المائة مقارنة مع مستوى 12.3 في المائة محققة خلال العام السابق. ويُعزى ذلك لارتفاع قيمة الصادرات السلعية البينية الاجمالية العربية بنسبة أقل من نسبة الزيادة التي شهدتها قيمة الصادرات السلعية الاجمالية العربية. هذا في حين زاد نصيب الواردات البينية السلعية في الواردات الإجمالية العربية ليبلغ نحو 13.9 في المائة خلال عام 2017.

بخصوص الأهمية النسبية للتجارة البينية السلعية في التجارة الإجمالية السلعية للدول العربية فُرادى، فقد حققت الصادرات البينية لإثنتي عشرة دولة عربية نسب مساهمة في الصادرات الإجمالية لتلك الدول فاقت متوسط حصة الصادرات البينية للدول العربية كمجموعة في إجمالي الصادرات العربية والبالغ حوالي 11.1 في المائة خلال عام 2017. وقد حققت الصومال أكبر نسبة مساهمة بلغت حوالي 76.4 في المائة، في حين سجلت القُمر أقل نسبة مساهمة بلغت حوالي 11.3 في المائة.

كذلك تعتبر صادرات كل من السودان ولبنان والأردن ومصر من أكثر الدول تكاملاً مع التجارة البينية العربية، جاء ذلك على الرغم من تراجع نسبة مساهمة الصادرات البينية إلى إجمالي الصادرات في كل من السودان والاردن خلال عام 2017 لتصل الى نحو 68.9 في المائة و41.7 في المائة على التوالي خلال عام 2017. هذا، في حين حققت كل من لبنان ومصر زيادة في نسبة مساهمة صادراتهما البينية العربية إلى إجمالي صادراتهما لتسجل حوالي 49.1 بالمائة و36.4 في المائة على الترتيب خلال عام 2017.

أما حصة الصادرات البينية للسعودية في إجمالي صادراتها، فقد تراجعت لتسجل حوالي 17.1 في المائة خلال عام 2017 مقارنة مع حوالي 17.3 بالمائة محققة خلال عام 2016.

شهدت الصادرات البينية لكل من الإمارات وتونس والجزائر والعراق وفلسطين وقطر والكويت والمغرب وموريتانيا تحقيق حصص منخفضة من اجمالي صادراتها، لذلك فإنها تعتبر أقل تكاملاً مع التجارة البينية العربية، الملحق (5/8) والجدول (4).

الجدول (4)
مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة الخارجية الإجمالية للدول العربية
(2017 – 2013)

(نسبة مئوية)

	2013	2014	2015	2016	2017*
نسبة الصادرات البينية العربية الى إجمالي الصادرات العربية	8.8	9.6	12.4	12.3	11.1
نسبة الواردات البينية العربية الى إجمالي الواردات العربية	14.0	13.5	13.5	12.9	13.9

(*) بيانات أولية.
المصدر: الملحق (5/8).

على صعيد نسبة مساهمة الواردات البينية السلعية في الواردات الإجمالية السلعية على مستوى الدول فرادى، حققت الصادرات العربية البينية نصيب ملموس في واردات ثلاثة عشرة دولة عربية خلال عام 2017، حيث فاقت نسبتها متوسط نسبة مساهمة الواردات العربية في الواردات الإجمالية لتلك الدول التي تبلغ 13.9 في المائة. وتباينت تلك الحصص بين مستوى 14.6 في المائة في اليمن ومستوى 75.4 في المائة في جيبوتي. وسجلت كل من الإمارات وتونس والجزائر والسعودية وفلسطين وقطر ولبنان والمغرب حصص أقل من متوسط حصة الواردات البينية في الواردات الإجمالية للدول العربية كمجموعة.

هذا، ويستحوذ النفط الخام على حصة ملموسة في إجمالي الواردات البينية للدول التي تستورد نسبة كبيرة من وارداتها السلعية من الدول العربية. فقد بلغ نصيب الواردات البينية من النفط الخام لكل من مصر والمغرب ولبنان والأردن، حوالي 24.6 في المائة و24.3 في المائة و24.2 في المائة و21.7 في المائة على الترتيب من قيمة وارداتها البينية في عام 2017، الجدول (5).

جدول (5)
حصة واردات النفط الخام البينية من إجمالي الواردات العربية البينية لبعض الدول العربية
(2017)

الدول	واردات النفط الخام البينية (مليون دولار امريكي)	إجمالي الواردات البينية (مليون دولار امريكي)	النسبة المئوية من اجمالي الواردات البينية (%)
الأردن	1,063	4,897	21.7
لبنان	555.1	2,294	24.2
مصر	2,422	9,830	24.6
المغرب	695	2,855	24.3

المصدر: الملاحق (4/8)، (9/8).

تطور الهيكل السلعي للتجارة البينية

فيما يخص الهيكل السلعي للصادرات البينية العربية، شهد عام 2017 ارتفاع حصة كل من الوقود المعدني والمعادن الأخرى والمصنوعات. بينما تراجعت حصة السلع الزراعية في إجمالي الصادرات البينية للدول العربية. فقد انعكس التحسن الذي شهدته أسعار النفط العالمية خلال عام 2017 على تزايد حصة مجموعة الوقود المعدني والمعادن الأخرى في الصادرات البينية لتصل الى نحو 16.1 في المائة مقارنة مع حصة قدرها 15.9 في المائة مسجلة خلال عام 2016. أما مجموعة المصنوعات فقد سجلت أعلى نسبة مساهمة في الصادرات البينية، حيث زادت لتبلغ حوالي 60.2 في المائة خلال عام 2017 مقابل حصة قدرها 59.6 في المائة محققة خلال العام السابق. في حين سجل نصيب السلع الزراعية في إجمالي الصادرات البينية تراجعاً من مستوى 19.8 في المائة مسجل خلال عام 2016 ليصل الى نحو 19.6 بالمائة خلال عام 2017، الملحق (8/8) والشكل (6).

بالنسبة للمجموعات السلعية الفرعية المكونة للمصنوعات فقد ارتفعت حصة مجموعة المصنوعات الأساسية في الصادرات البينية خلال عام 2017 لتصل الى نحو 18.1 بالمائة مقابل حصة قدرها 17.9 في المائة محققه خلال العام السابق. هذا، بينما تراجع نصيب كل من المواد الكيماوية، والآلات ومعدات النقل، في الصادرات البينية العربية خلال عام 2017.

على صعيد هيكل الواردات البينية، فإنه من المعروف أن الواردات البينية العربية هي نفسها الصادرات البينية العربية بالإضافة إلى قيمة الشحن والتأمين ولهذا فمن الناحية النظرية، فإن الهيكل السلعي للواردات البينية يجب ألا يختلف عن الهيكل السلعي للصادرات البينية. إلا أنه عملياً توجد اختلافات إحصائية ناتجة عن اختلاف الترتيب وأساليب التسجيل والتصنيف، الأمر الذي ينتج عنه فوارق بين أرقام الصادرات والواردات البينية وبالتالي تباين قيم المجموعات السلعية في الصادرات البينية مع الواردات البينية.

الشكل (6): الهيكل السلعي للتجارة البينية العربية (في المائة) (2017)

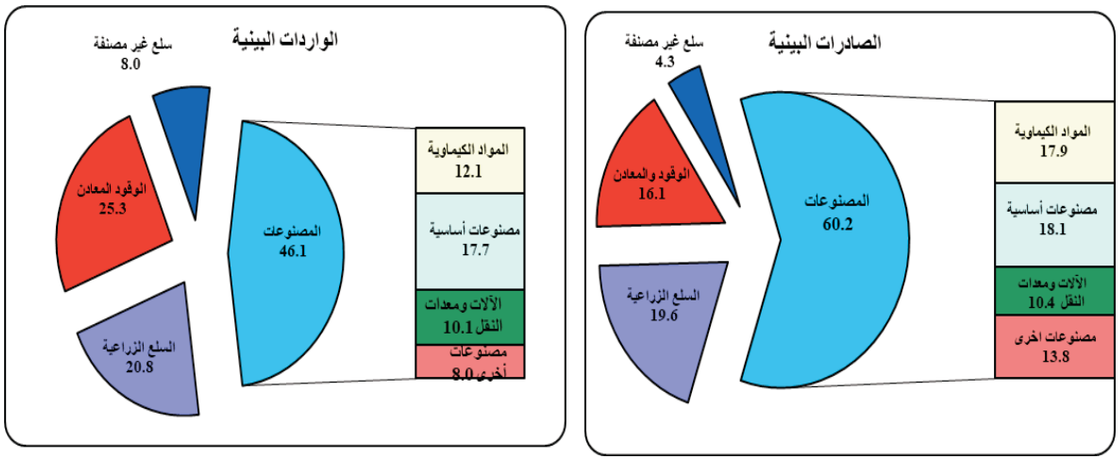

المصدر: الملحق (8/8).

التجارة البينية السلعية للتجمعات العربية

شهد عام 2017 زيادة الصادرات البينية لمعظم التجمعات العربية بنسب متفاوتة، فقد ارتفعت الصادرات البينية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بنحو 10.5 في المائة ، ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بنسبة قدرها 9.5 بالمائة ، ودول اتفاقية أغادير بحوالي 9.3 بالمائة. في حين تراجعت الصادرات البينية لاتحاد دول المغرب العربي بنحو 7.8 في المائة. وفي جانب تطور الأهمية النسبية للصادرات البينية في الصادرات الإجمالية لهذه المجموعات، فقد ارتفعت خلال عام 2017 حصة الصادرات البينية لدول منطقة التجارة الحرة العربية. بينما تراجعت حصة الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية لكل من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودول اتحاد دول المغرب العربي ودول اتفاقية أغادير، خلال عام 2017، الجدول (6).

فيما يخص الأهمية النسبية للتجارة البينية في التجارة الإجمالية لهذه التجمعات، تستحوذ التجارة البينية في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على النصيب الأكبر. وعلى الرغم من أن كل من تجمعي اتحاد دول المغرب العربي ودول اتفاقية أغادير يشملان في عضويتهما دولاً تتصف اقتصاداتها بالتنوع في الانشطة الانتاجية والتصديرية مثل مصر والمغرب وتونس والأردن، إلا أن الأهمية النسبية لتجارتها البينية في التجارة الإجمالية لها لا تزال عند مستويات منخفضة لا تقارن بالتجمعات الاقتصادية الأخرى في الدول النامية، الشكل (7).

الجدول (6)
مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة الإجمالية للتجمعات العربية
(2017 – 2013)

التجمعات العربية	التجارة البينية (مليون دولار أمريكي)										
	قيمة الصادرات البينية					معدل التغير 2017 (%)	قيمة الواردات البينية					معدل التغير 2017 (%)
	2013	2014	2015	2016	2017		2013	2014	2015	2016	2017	
منطقة التجارة الحرة العربية	110,502	118,462	105,513	93,776	103,666	8.0	111,312	118,353	108,534	106,895	109,924	2.8
مجلس التعاون لدول الخليج العربية	57,506	61,105	57,568	52,909	57,942	8.4	45,674	51,368	52,557	59,748	52,871	-11.5
اتحاد دول المغرب العربي	4,325	5,053	4,024	2,962	2,731	-9.2	3,785	4,368	2,856	2,674	2,456	-8.1
دول اتفاقية أغادير	2,274	1,967	1,883	1,732	1,893	6.6	2,750	2,109	2,151	1,751	1,819	3.9
	المساهمة في إجمالي الصادرات (في المائة)						المساهمة في إجمالي الواردات (في المائة)					
منطقة التجارة الحرة العربية	8.4	9.5	12.4	15.5	16.0		12.8	13.1	12.8	13.5	13.7	
مجلس التعاون لدول الخليج العربية	5.6	6.2	5.8	7.7	1.3		8.6	9.0	9.4	11.4	10.2	
اتحاد دول المغرب العربي	3.0	4.4	3.5	2.6	2.2		2.6	3.1	2.3	2.2	2.0	
دول اتفاقية أغادير	3.1	2.7	1.7	1.4	1.2		1.8	1.3	1.4	1.2	1.2	

منطقة التجارة الحرة تشمل جميع الدول العربية باستثناء (جيبوتي والصومال والقمر وموريتانيا).
مجلس التعاون لدول الخليج العربية (الامارات والبحرين والسعودية وعُمان وقطر والكويت).
اتحاد دول المغرب العربي (تونس والجزائر وليبيا والمغرب وموريتانيا).
دول اتفاقية أغادير (الأردن وتونس ومصر والمغرب).
المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 2018، وتقارير قطرية ودولية متنوعة.

الشكل (7): حصة الصادرات البينية في إجمالي صادرات التجمعات العربية (2015 – 2017*)

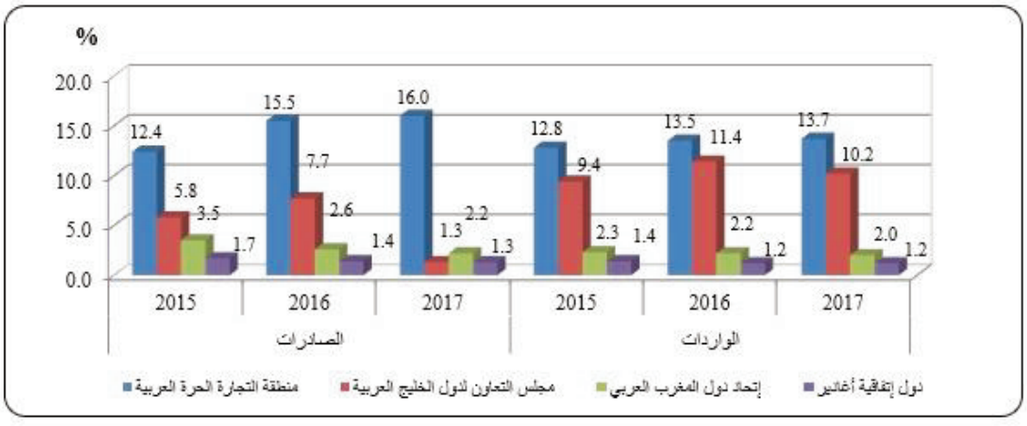

(*) بيانات أولية.
المصدر: جدول (6).

وفيما يتعلق بأهم السلع المتبادلة في نطاق كل تكتل تجاري، فتتمثل أهم السلع المتبادلة في نطاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في كل من المعادن ومنتجاتها، والبلاستيك والمطاط ومصنوعاتهما، والآلات والأجهزة الالكترونية، ومنتجات الصناعات الكيماوية، والورق ومنتجاته، ومنتجات صناعة الاغذية والمشروبات والتبغ.

تمثلت أهم السلع المتبادلة في إطار تجمع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في المعادن ومنتجاتها، ومنتجات الصناعات الكيماوية، والسيارات ووسائل النقل، والبلاستيك والمطاط ومصنوعاتهما، والحيوانات الحية ومنتجاتها، الشكل (8).

بالنسبة لاتحاد دول المغرب العربي فقد شملت أهم السلع المتبادلة في نطاقه كل من المعادن ومنتجاتها، ومنتجات الصناعات الكيماوية، والآلات والأجهزة الالكترونية، ومنتجات صناعة الاغذية والمشروبات والتبغ، والبلاستيك والمطاط ومصنوعاتهما.

على نطاق اتفاقية أغادير فقد تمثلت أهم السلع المتبادلة في منتجات الخضروات، ومنتجات الصناعات الكيماوية، والآلات والأجهزة الالكترونية، ومنتجات صناعة الاغذية والمشروبات والتبغ، والبلاستيك والمطاط ومصنوعاتهما، والمعادن ومنتجاتها، الجدول (7).

الشكل (8): أهم السلع المتبادلة في التجارة البينية في التكتلات العربية متوسط الفترة (2013-2017)

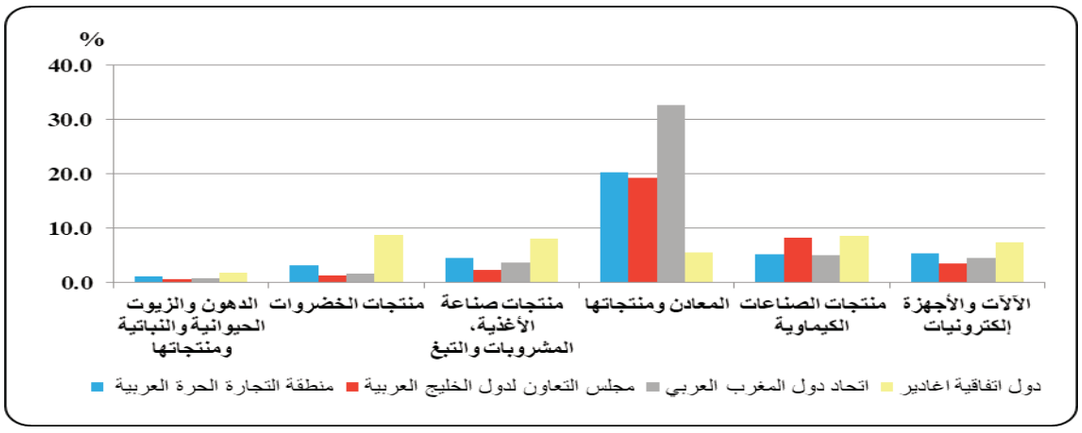

المصدر: الجدول (7).

الجدول (7)
الأهمية النسبية لأهم السلع المتبادلة* في التجارة البينية للتجمعات العربية
متوسط الفترة (2014 – 2017)

(نسبة مئوية)

الأبواب السلعية (حسب التصنيف المنسق)	منطقة التجارة الحرة العربية	مجلس التعاون لدول الخليج العربية	اتحاد دول المغرب العربي	دول اتفاقية اغادير
الحيوانات الحية ومنتجاتها	3.2	5.6	0.6	5.8
الخضراوات	3.2	1.4	1.6	8.7
الدهون والزيوت الحيوانية والنباتية ومنتجاتها	1.1	0.7	0.7	1.8
صناعة الأغذية، المشروبات والتبغ	3.7	2.0	3.4	7.4
المعادن ومنتجاتها	23.2	22.7	33.7	6.0
الصناعات الكيماوية	5.1	8.2	5.7	8.5
البلاستيك والمطاط ومصنوعاتهما	6.7	6.0	2.2	7.2
الجلود الخام ومنتجاتها	0.1	0.1	0.1	0.2
الخشب والفلين ومصنوعاتهما	0.2	0.2	0.1	0.5
الورق ومنتجاته	4.9	1.3	2.3	3.5
المنسوجات ومصنوعاتها	3.2	0.7	1.1	2.0
الاسمنت ومصنوعاتها	3.6	3.4	1.2	4.8
الاحجار الكريمة	2.4	3.2	0.8	1.7
الآلات والأجهزة الإلكترونية	6.0	4.1	4.9	7.9
السيارات ووسائل النقل	3.1	6.4	1.9	2.6
اجهزة البصريات	0.6	0.4	0.5	0.2
المصنوعات الاخرى	1.3	0.9	0.9	1.7

* السلع المتبادلة = (الصادرات + الواردات) /2.

المصدر: www.Trademap.org.

اتجاهات التجارة البينية السلعية

أوضحت البيانات الخاصة بهيكل اتجاه الصادرات والواردات البينية العربية تركز التبادل التجاري بين الدول العربية بصورة عامة في دول الجوار، فبالنسبة للصادرات البينية للدول العربية خلال عام 2017، تركز نحو 76 في المائة من صادرات الامارات في كل من عُمان والسعودية والكويت. وحصلت كل من الإمارات والسعودية وعُمان على حوالي 62 في المائة من صادرات البحرين الى الدول العربية خلال عام 2016. وفي تونس استحوذ دول الجوار (الجزائر وليبيا والمغرب) على نحو 82 بالمائة من صادراتها إلى الدول العربية. وفيما يتعلق بصادرات الجزائر إلى الدول العربية فقد تركزت في كل من تونس ومصر والمغرب وموريتانيا بنسبة بلغ اجماليها حوالي 88 في المائة. في السودان اتجه حوالي 95 في المائة، إلى كُلٍ من الإمارات والسعودية ومصر. واستحوذت كل من السعودية والصومال وقطر على نحو 62 بالمائة من الصادرات الأردنية إلى الدول العربية. فيما اتجه نحو 86 في المائة من إجمالي صادرات الصومال البينية للدول العربية الى كُلٍ من الإمارات وعُمان واليمن. وحصلت سورية ومصر على حوالي 76 في المائة من صادرات العراق البينية. كما حصلت الامارات على حوالي 62 في المائة من صادرات عُمان البينية.

واستحوذت كل من مصر والإمارات والسعودية على نحو 78 في المائة من صادرات قطر البينية. واستحوذت الامارات والسعودية والعراق على حصة قدرها 68 في المائة من الصادرات البينية العربية للكويت، وتركز نحو 83 في المائة من صادرات ليبيا في الامارات. بالنسبة لليمن فقد تركزت صادراتها البينية إلى الدول العربية في كُلٍ من الإمارات والسعودية. هذا، وتتوزع صادرات الدول العربية التي تتصف بأنها اقتصادات أكثر تنوعاً، مثل السعودية ومصر والمغرب، على حوالي خمس دول عربية رئيسية أو أكثر.

وفيما يخص الواردات السلعية البينية للدول العربية، تركز نحو 77 في المائة من واردات الأردن العربية في كل من السعودية والامارات. وجاء نحو 52 في المائة من الواردات العربية للإمارات من كل من السعودية وعُمان. واستحوذت السعودية على حوالي 73 في المائة من الواردات البينية للبحرين، ويأتي حوالي 60 في المائة من الواردات البينية لتونس من كل من الجزائر والسعودية.

وتركزت الواردات البينية للسعودية في كل من الإمارات ومصر بنسبة بلغت حوالي 65 في المائة، وواردات الصومال البينية في جيبوتي وعُمان بنسبة 74 في المائة، وواردات العراق البينية في سورية وعُمان بنسبة 85 في المائة. وجاء حوالي 55 في المائة من الواردات البينية لقطر من السعودية وعُمان، ونسبة 79 في المائة من الواردات البينية لعُمان من الإمارات، ونسبة 76 في المائة من الواردات البينية للكويت من كل من الإمارات والسعودية. أما الواردات البينية لليبيا فقد جاء معظمها من كل من الإمارات ومصر وتونس بنسبة بلغ اجماليها حوالي 89 في المائة.

كما تركز حوالي 70 في المائة من الواردات البينية لمصر في كل من السعودية وقطر والكويت، وحوالي 84 في المائة من الواردات البينية للمغرب من كل من السعودية والامارات والجزائر ومصر، وجاء حوالي 85 في المائة من الواردات البينية لموريتانيا من ليبيا والجزائر وتونس وجيبوتي. كما جاءت نسبة 68 في المائة من الواردات البينية لليمن من كل من الإمارات والسعودية. وفيما يخص الواردات البينية لكل من الجزائر ولبنان فإنها تعتبر أكثر توسعاً في مصادر وارداتهما من الدول العربية، إذ تتوزع حصص الاستيراد لكل منها بين حوالي أربعة إلى خمس دول عربية، الملاحق (5/8) و(6/8) و(7/8).

التجارة البينية للبترول الخام

تراجعت قيمة التجارة البينية للدول العربية في البترول الخام خلال عام 2017 بنحو 22.6 بالمائة لتبلغ نحو 5.1 مليار دولار مقارنة مع حوالي 6.6 مليار دولار مسجلة بالعام السابق. كما انخفضت بالتبعية الاهمية النسبية للتجارة البينية في البترول الخام من مستوى 6.4 بالمائة لتبلغ حوالي 4.7 في المائة من متوسط قيمة التجارة البينية العربية خلال عام 2017.

تركزت الصادرات البينية للبترول الخام خلال عام 2017 في اربعة دول مصدرة رئيسية إلى بقية الدول العربية، هي السعودية، الكويت، الإمارات والجزائر. في حين تستحوذ كل من مصر والأردن على حصة قدرها 68.4 بالمائة من الواردات البينية العربية الاجمالية للبترول الخام، الملحق (9/8) والجدول (8).

الجدول (8)
التجارة البينية للبترول الخام
(2017- 2013)

	2013	2014	2015	2016	2017
قيمة التجارة البينية للبترول الخام (مليون دولار)	9,539	8,135	7,492	6,580	5,095
حصة التجارة البينية للبترول الخام في متوسط قيمة التجارة البينية العربية[1] (%)	8.0	6.7	6.4	6.4	4.7

(الصادرات البينية + الواردات البينية) / 2.
المصدر: الملحقان (4/8) و(9/8).

فيما يخص الاهمية النسبية للتجارة البينية العربية في البترول الخام خلال عام 2017، فإن نسبة مساهمة الصادرات البينية للبترول الخام تمثل حصة طفيفة في اجمالي الصادرات العربية للبترول الخام. فبالنسبة للدول المصدرة الرئيسية للبترول الخام، بلغت هذه الحصة نحو 0.9 في المائة من إجمالي صادرات السعودية للبترول الخام، و6.2 في المائة بالنسبة للجزائر، و1.2 في المائة بالنسبة للإمارات.

أما بالنسبة لحصة الواردات البينية النفطية في اجمالي الواردات من البترول الخام للدول العربية المستوردة للنفط، فان الأردن ولبنان يستوفون اجمالي احتياجاتهم من البترول الخام من الدول العربية، بينما مثلت واردات مصر والمغرب من البترول الخام من الدول العربية خلال عام 2017 حصة قدرها 87.3 في المائة و78 في المائة من إجمالي وارداتهما النفطية، الشكل (9).

تجارة الخدمات في الدول العربية

شهد عام 2017 تحسن أداء التجارة الدولية في الخدمات، فقد ارتفعت قيمتها الاجمالية بنسبة قدرها 6.8 بالمائة لتصل الى نحو 10468 مليار دولار. وسجلت مدفوعات تجارة الخدمات في الدول النامية حصة بلغت نحو 37.8 في المائة من الاجمالي العالمي خلال عام 2017 مقارنة مع نسبة مساهمة قدرها حوالي 37.7 بالمائة محققة خلال العام السابق. بينما انخفض نصيب المدفوعات الخدمية للدول العربية من الاجمالي العالمي خلال عام 2017 ليبلغ حوالي 5.7 بالمائة، مقارنة مع نحو 6.3 بالمائة خلال العام الماضي، جدول رقم (9).

الشكل (9): حصة الصادرات والواردات العربية البينية من البترول الخام لبعض الدول (2017)

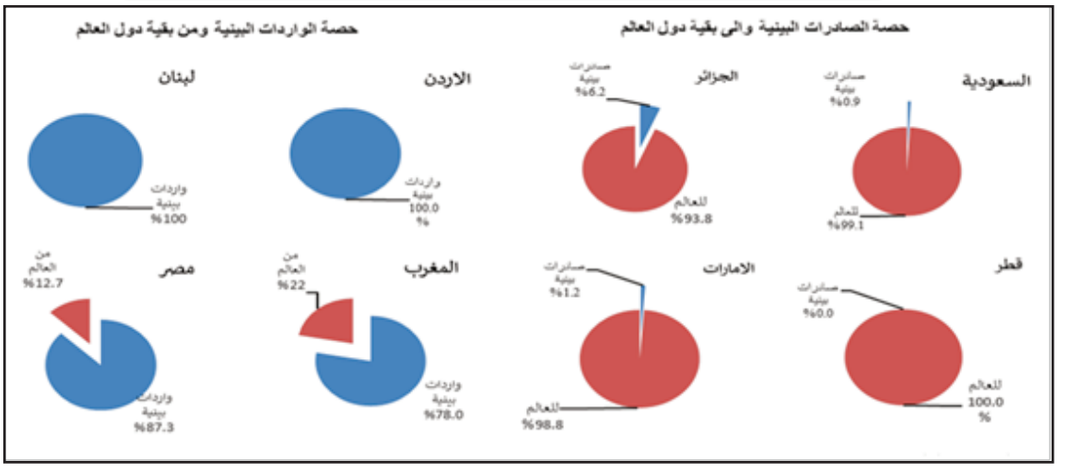

المصدر: الملحق (9/8).

حصة إجمالي تجارة الخدمات للدول النامية والعربية والأسواق الناشئة في إجمالي تجارة الخدمات العالمية (2017)

(%)

الاقاليم	إجمالي تجارة الخدمات											
	المدفوعات					معدل التغير في إجمالي مدفوعات تجارة الخدمات 2017	المتحصلات					معدل التغير في إجمالي متحصلات تجارة الخدمات 2017
	2013	2014	2015	2016	2017		2013	2014	2015	2016	2017	
الدول النامية، منها	36.9	37.8	38.1	37.7	37.8	6.5	28.7	28.9	29.7	29.4	29.6	7.9
- الدول العربية	6.2	6.8	6.7	6.3	5.7	-4.2	2.7	3.5	3.6	3.7	3.7	8.0
- الاسواق الناشئة	11.9	11.7	11.4	13.8	13.9	6.8	10.1	10.0	9.8	10.8	11.2	11.5
العالم (مليار دولار أمريكي)	-4,698	-5,103	-4,832	-4,855	-5,149	6.1	4,824	5,182	4,924	4,950	5,319	7.5

المصدر: ملحق (10/8)، برنامج الأمم المتحدة للتنمية والتجارة (الأونكتاد)، "قاعدة البيانات".

بالنسبة لتجارة الخدمات في الدول العربية، فقد تراجع العجز في صافي ميزان تجارة الخدمات للدول العربية كمجموعة خلال عام 2017 كمحصلة اساسيه لارتفاع المتحصلات من الخدمات بنسبة فاقت الزيادة المحققة بالمدفوعات الخدمية. فقد زادت المتحصلات الخدمية للدول العربية بنسبة قدرها حوالي 9.7 بالمائة خلال عام 2017 لتصل الى 202.3 مليار دولار مقارنة مع نحو 184.4 مليار دولار محققة في العام السابق. جاء ذلك نتيجة لارتفاع العائدات من قطاع السياحة في بعض الدول مع استقرار ظروفها الداخلية. بينما زادت قيمة المدفوعات الخدمية للدول العربية بنحو 5.7 في المائة لتصل الى نحو 319.8 مليار دولار خلال عام 2017 مقابل حوالي 302.6 مليار دولار مسجلة خلال عام 2016. يرجع ذلك لأثر الارتفاع المحدود الذي شهدته قيمة الواردات السلعية للدول العربية على مدفوعات بنود النقل والشحن والتأمين. ونتيجة للتطورات المذكورة في كل من المتحصلات والمدفوعات فقد استمر التراجع في عجز الميزان الخدمي للدول العربية كمجموعة خلال عام 2017 حيث انخفض بنسبة قدرها 0.6 في المائة ليقتصر على حوالي 117.5 مليار دولار مقارنة مع عجز قدره 118.3 مليار دولار خلال عام 2016، الشكل (10).

الشكل (10): نسبة التغير في إجمالي تجارة الخدمات في الدول العربية (في المائة) (2017)

المصدر: الملحق (10/8 "أ").

يُعزى تراجع العجز بالميزان الخدمي للدول العربية كمجموعة خلال عام 2017 الى انخفاض العجز في كل من الإمارات، الجزائر، وتونس، قطر، وموريتانيا وذلك بنسب تفاوتت بين 0.5 في المائة و24.0 في المائة مقارنة بالعام المقابل. كما ارتفع الفائض في كل من الأردن، البحرين، جيبوتي، لبنان، والمغرب بنسب تراوحت بين 1.7 في المائة و40.7 بالمائة، وتحول العجز الى فائض قدره 4 مليار دولار في مصر خلال عام 2017. في حين ارتفع العجز بالميزان الخدمي لكلٍ من السعودية، والعراق، وعُمان، فلسطين، القُمر، الكويت، وليبيا بنسب تراوحت بين 0.3 في المائة و90.5 في المائة مقارنة بالعام السابق. وتحول الفائض الى عجز قدره 237 مليون دولار بالسودان خلال عام 2017، الشكل (11).

الشكل (11): المتحصلات والمدفوعات وصافي تجارة الخدمات للدول العربية (2017- 2013)

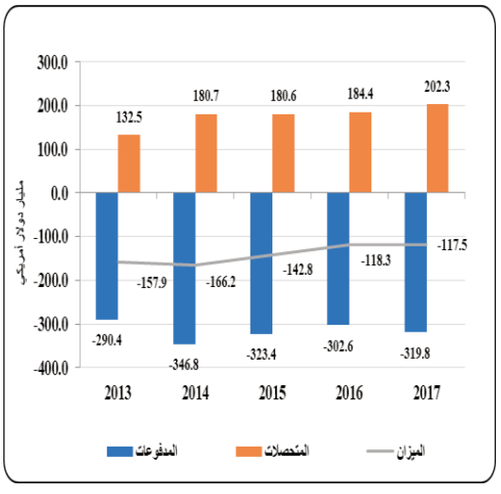

المصدر: الملحق (10/8 "أ").

هيكل تجارة الخدمات في الدول العربية

شهد عام 2017 زيادة الأهمية النسبية للمتحصلات من بند السفر في اجمالي المتحصلات الخدمية للدول العربية من مستوى 37.0 بالمائة مسجل في عام 2016 لتصل الى نحو 37.8 في المائة في عام 2017. كما ارتفعت نسبة مساهمة المتحصلات من بند النقل لتصل الى حوالي 31.4 بالمائة خلال عام 2017 مقارنة مع حوالي 30.8 في المائة بالعام المقابل.

وفيما يتعلق بالمدفوعات عن الواردات الخدمية، تراجعت حصة بند النقل في إجمالي المدفوعات عن الواردات الخدمية للدول العربية لتبلغ نحو 24.9 في المائة بعام 2017. كما تراجع نصيب المدفوعات من بند السفر في إجمالي المدفوعات الخدمية للدول العربية من مستوى 26.3 بالمائة محقق خلال عام 2016 ليصل الى حوالي 26.0 بالمائة بعام 2017، الشكل (12).

الشكل (12): هيكل تجارة الخدمات في الدول العربية (2017)

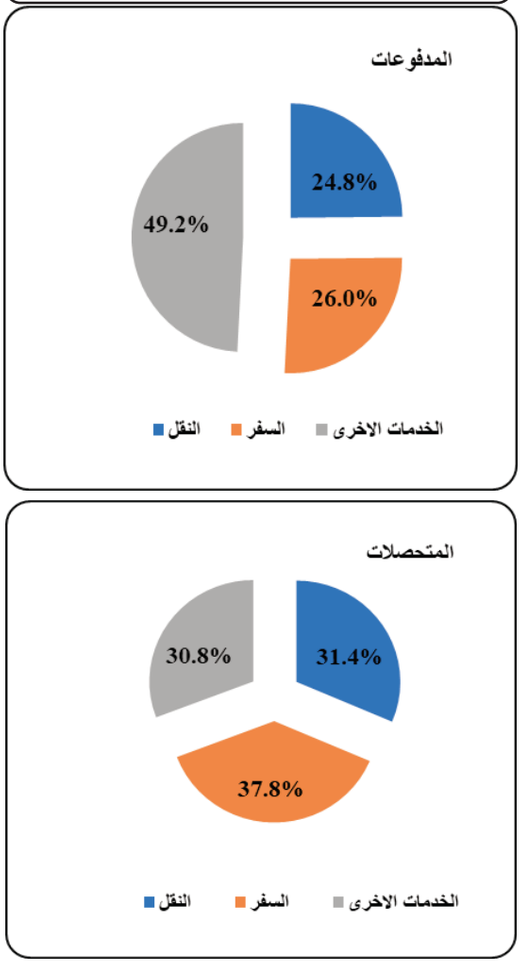

المصدر: الملحق (10/8 أ)، (10/8 ب)، (10/8 ج)، و(10/8 د).

فيما يلي عرض تفصيلي لأهم التطورات في المتحصلات والمدفوعات لمكونات تجارة الخدمات في الدول العربية:

بند النقل

نتيجة لبقاء قيمة الواردات السلعية الاجمالية للدول العربية خلال عام 2017 عند نفس المستوى المحقق خلال العام السابق تقريباً، استمر التحسن في أداء الميزان الخدمي لبند النقل. جاء ذلك كمحصلة للارتفاع الذي شهدته المدفوعات الخاصة بمكونات بند النقل (خاصة الشحن والتأمين)، إضافة الى أثر ارتفاع المتحصلات الخدمية لبند النقل للدول العربية كمجموعة بنسبة قدرها 12.1 بالمائة لتصل الى نحو 63.6 مليار دولار خلال عام 2017. فقد سجلت ثلاثة عشر دولة عربية ارتفاعاً في المتحصلات الخدمية لبند النقل خلال عام 2017 بنسب تراوحت بين 0.6 في المائة في الاردن و445.4 بالمائة في البحرين مقارنة بعام 2016. في حين سجلت المتحصلات الخدمية لبند النقل انخفاضاً في كل من الجزائر، جيبوتي، السعودية، السودان، القمر، وموريتانيا بنسب تراوحت بين 0.7 في المائة و52 في المائة خلال عام 2017 مقارنة بالعام السابق.

فيما يخص المدفوعات الخدمية لبند النقل، فقد ارتفعت خلال عام 2017 بنسبة قدرها 4.8 في المائة لتصل الى حوالي 79.6 مليار دولار مقارنة مع نحو 75.9 مليار دولار خلال العام السابق. يُعزى ذلك للارتفاع الطفيف في قيمة الواردات السلعية للدول العربية خلال عام 2017 وأثره على بنود الشحن والتامين التي تعتبر بمثابة اهم المكونات لبند النقل. وبالنسبة للدول فرادى، فقد سجلت كل من البحرين، الجزائر، جيبوتي، السعودية، قطر، القمر، وموريتانيا انخفاضاً في المدفوعات الخدمية لبند النقل خلال عام 2017 بنسب تراوحت بين 0.3 بالمائة و18.8 في المائة مقارنة بعام 2016. بينما سجلت باقي الدول العربية ارتفاعاً في تلك المدفوعات بنسب تراوحت بين 1.2 بالمائة في الاردن و76.3 بالمائة بفلسطين خلال عام 2017.

كمحصلة للتطورات المذكورة في كل من جانبي المتحصلات والمدفوعات الخدمية لبند النقل، فقد انخفض العجز المسجل في ميزان بند النقل للدول العربية كمجموعة بنسبة بلغت 16.7 بالمائة خلال عام 2017 ليصل الى حوالي 16.0 مليار دولار مقارنة مع حوالي 19.2 مليار دولار مسجلة خلال عام 2016، الملحق (10/8 ب).

بند السفر

كمحصلة لتواصل التحسن في حصيلة الإيرادات السياحية مع تحسن حركة السياحة في ظل استقرار الأوضاع في الدول السياحية الرئيسية بالمنطقة، وتراجع المدفوعات الخاصة ببند السفر، فقد انخفض العجز المسجل في الميزان الخدمي لبند السفر خلال عام 2016 والبالغ نحو 11.4 مليار دولار الى حوالي 6.7 مليار دولار خلال عام 2017.

فقد ارتفعت المتحصلات الإجمالية من بند السفر في الدول العربية خلال عام 2017 بنسبة بلغت حوالي 12.2 بالمائة لتصل الى نحو 76.5 مليار دولار مقارنة مع حوالي 68.2 مليار دولار خلال عام 2016. فقد ارتفعت المتحصلات من بند السفر بصورة ملحوظة في مصر خلال عام 2017، حيث زادت تلك المتحصلات بأكثر من الضعف لتصل الى نحو 7.8 مليار دولار مقارنة مع حوالي 2.6 مليار دولار مسجلة بعام 2016. كما سجلت المتحصلات من بند السفر خلال عام 2017 زيادة في كل من الأردن، الامارات، الجزائر، تونس، السعودية، السودان، العراق، عُمان، قطر، والمغرب بنسب تراوحت بين 2.0 بالمائة و67.3 في المائة خلال عام 2017. بينما سجلت المتحصلات الخدمية لبند السفر تراجعاً في باقي الدول العربية بنسب تفاوتت بين 0.8 في المائة بلبنان وحوالي 51.9 بالمائة بالبحرين خلال عام 2017 مقارنة مع العام المقابل.

فيما يتعلق بجانب المدفوعات من بند السياحة والسفر للدول العربية كمجموعة خلال عام 2017، فقد ارتفعت بنحو 4.5 في المائة لتصل الى حوالي 83.2 مليار دولار، مقابل حوالي 79.6 مليار دولار مسجلة خلال العام المقابل. وفيما يخص الدول العربية فرادى، ارتفعت مدفوعات السياحة والسفر في احدى عشرة دولة عربية بنسب

تفاوتت بين نحو 0.5 بالمائة في الكويت وحوالي 79.4 بالمائة في ليبيا خلال عام 2017 مقارنة مع العام السابق. هذا، في حين سجلت تلك المدفوعات تراجعاً في كل من البحرين، جيبوتي، السودان، عُمان، فلسطين، القُمر، لبنان، ومصر بنسب تباينت بين نحو 0.5 بالمائة و85.9 في المائة خلال عام 2017 مقارنة بالعام السابق.

تطورات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والاتحاد الجمركي العربي

شهد عام 2017 تطورات مهمة في إطار متابعة تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومتابعة اقامة الاتحاد الجمركي العربي تتمثل أهمها في:

قواعد المنشأ: تم اعتماد قاعدة المنشأ العامة، على أساس مكون محلي في حدود 40 في المائة من قيمة السلعة (سعر باب المصنع)، كأساس للتبادل التجاري بين الدول العربية الاعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى اعتبارا من بداية التطبيق التدريجي للمنطقة حتى عام 2007، حيث تم ادخال القواعد العامة حيز التطبيق، ولكن بقي الاتفاق على قواعد المنشأ التفصيلية من العوائق الاساسية التي تواجه التطبيق الكامل لمنطقة التجارة كأساس، إلا إن عام 2017 شهد تطوراً إيجابياً، حيث تم اعتماد قواعد المنشأ التفصيلية لقائمة السلع المتفق عليها وأصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته (101) فبراير 2018 قراره رقم (2170) بدخول هذه القائمة المتفق عليها حيز التنفيذ التطبيق اعتبارا من 2018/10/1، والتي تتجاوز 90 في المائة من إجمالي قواعد المنشأ التفصيلية وفقا لقرار المجلس الاقتصادي رقم 2170 بتاريخ 2018/2/8، كما تم الطلب من اللجنة المعنية الانتهاء من الاتفاق على القواعد التفصيلية للقوائم غير المتفق عليها، القائمة رقم 2 الخاصة بالسلع الصناعية، والقائمة رقم 3 الخاصة بالسلع الزراعية قبل نهاية 2018.

التعاون الجمركي: نظراً لأهمية التعاون الجمركي في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والاتحاد الجمركي العربي وتنفيذاً لما اقرته القمة العربية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا الشأن فقد تم إعداد اتفاقية للتعاون الجمركي بين الإدارات الجمركية في الدول العربية لتبادل المعلومات والتحريات لتفادي أية جرائم ومخالفات للتشريعات الجمركية للدول الأعضاء في المنطقة والتي تضر بمصالحها من كافة النواحي والمجالات الأخرى ذات العلاقة وتأتي هذه الاتفاقية في إطار الاهتمام العالمي المتزايد بأمن وتسهيل سلسلة تزويد التجارة الدولية، مع مراعاة أهمية التوازن بين الالتزام وتسهيل التجارة لضمان حركة التجارة المشروعة والوفاء بمتطلبات الدول لحماية مجتمعاتها والحفاظ على الإيرادات الجمركية، وقد شهد عام 2017 توقيع المملكة العربية السعودية على الاتفاقية وينتظر توقيع (6) دول أخرى لتدخل الاتفاقية حيز النفاذ.

المعالجات التجارية: ان تطوير العمل في اطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى استلزم صياغة الية للمعالجات التجارية، لكي تتمكن الدول الأعضاء من اتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة حالات الإغراق في إطار سياسة تهدف إلى توحيد الحماية تجاه الخارج والبدء بإقامة اتحاد جمركي عربي يرسى سياسة عربية مشتركة تجاه المنافسة الخارجية، فإقامة الاتحاد الجمركي سوف يلغي قواعد مكافحة الإغراق في السوق الداخلية ويضع قوانين موحدة لمكافحة إغراق المنتجات الأجنبية بالشكل الذي يخدم تنفيذ المصالح المشتركة للدول العربية، ويحسن الشروط الاجتماعية ومستوى المعيشة لسكان المنطقة العربية.

وكي لا تتعارض الإجراءات التي تتخذها الدول منفردة لمواجهة حالة الإغراق والدعم مع المصلحة المشتركة لمجموع الدول العربية يتطلب الأمر تحليلاً لمجمل المصالح الاقتصادية وتحليل الفائدة لذاً كان لابد من وضع سياسة تجارية مشتركة تقوم على مبادئ موحدة فيما يخص الإجراءات الخاصة بحماية التجارة لا سيما من الإغراق والدعم والوقاية وبالشكل الذي يُمكن الدول العربية من مواجهة التحديات القائمة في هذا الصدد. وقد انتهت اللجنة المعنية من وضع آلية للإجراءات الفنية لمكافحة الاغراق في إطار منطقة الجارة الحرة العربية الكبرى، وهي تقع في ثمانية فصول ، وتلك الفصول تشتمل على اثنان وعشرون مادة، ووضع آلية الاجراءات الفنية للدعم والتدابير التعويضية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وهي تقع في خمس فصول، وتلك الفصول تشتمل على

عشرون مادة، وجاري العمل على الانتهاء من آلية الإجراءات الفنية للتدابير الوقائية.

تجارة الخدمات: لا يخفى على أحد الأهمية النسبية الكبيرة لقطاع الخدمات في اقتصادات الدول العربية كغيرها من الدول النامية. فقطاع الخدمات يساهم بنسبة 52 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العربي، وتبلغ التجارة العربية البينية في الخدمات 25 في المائة من حجم التجارة العربية في مجموعها متفوقة بذلك على التجارة البينية العربية للسلع بمقدار ثلاثة أضعاف. وتعد خدمات السياحة والإنشاءات والخدمات المالية أهم أنواع الخدمات على مستوى الدول العربية ،لذا فقد سعت الدول العربية إلى تحرير تجارة الخدمات بينها، ورغم تعثر المفاوضات لسنوات طويلة، إلا أنه تم موافقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته رقم (99) المنعقدة في فبراير 2017 على اختتام جولة بيروت لمفاوضات تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية وفقا للاتفاقية العربية لتحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية التي أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته (72) في سبتمبر 2003.

قد تقدمت عشر دول عربية بجداول التزاماتها النهائية وهي: المملكة الاردنية الهاشمية ، دولة الامارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، جمهورية السودان، سلطنة عمان، دولة قطر، الجمهورية اللبنانية، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية، الجمهورية اليمنية.

وقد تم توقيع ثلاث دول عربية على الاتفاقية، وهم المملكة الاردنية الهاشمية، المملكة العربية السعودية، جمهورية مصر العربية. وجاري السير في اجراءات التصديق عليها وبذلك تدخل الاتفاقية حيز النفاذ، الأمر الذي سيكون له انعكاس ايجابي على التجارة البينية في السلع والخدمات بين الدول العربية.

الاتحاد الجمركي: في إطار استكمال متطلبات إقامة الاتحاد الجمركي العربي والتطبيق الكامل له واستكمال عمل اللجان الفنية في هذا الشأن وهي لجنة الاتحاد الجمركي والتي أنشأت بدورها لجنتين فنيتين هما لجنة القانون الجمركي العربي الموحد ولجنة التعريفة الجمركية الموحدة.

أسفر عمل تلك اللجان عن انتهاء لجنة القانون الجمركي من مسودة القانون الجمركي العربي الموحد، كما تم صياغة المذكرة الإيضاحية واللائحة التنفيذية للقانون وتم توكيل لها مهمة أخرى وهي مراجعة مشروع دليل الإجراءات الجمركي العربي الموحد وفق القانون الجمركي العربي الموحد وتم الانتهاء من هذه المهمة.

أما لجنة التعريفة الجمركية فقد انتهت من توحيد التفريعات الوطنية للتعريفة الجمركية الموحدة ويجرى التفاوض لتوحيد التعرفة الجمركية العربية الموحدة في ضوء هياكل التعريفة الجمركية المطبقة والمثبتة في إطار منظمة التجارة العالمية حيث تم التفاوض على الأقسام من الأول إلى الرابع 24 فصل والخاصين بالمنتجات الحيوانية والزراعية.

كما تم في نهاية عام 2017 إعداد دراسات بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الإنمائي، والتي ستفيد في وضع تصورات العمل للمرحلة القادمة لبرامج عمل الاتحاد الجمركي العربي بما فيها أسس وضوابط السلع المراد حمايتها في إطار الاتحاد الجمركي العربي وقوائم السلع المقيدة والمحظورة وخيارات التعريفة وحماية الصناعات الهامة ووغيرها من القضايا المتعلقة بالاتحاد الجمركي العربي.

وستوجه المرحلة القادمة على صياغة مسارات تجريبية للبنية الفنية للاتحاد الجمركي العربي الموحد واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة من قبل الدول المؤهلة، في إطار الخطوات التنفيذية.

أما لجنة الإجراءات الجمركية والمعلومات، فقد انتهت في عام 2017 من النسخة الأولى من مشروع دليل الإجراءات الجمركي العربي الموحد قبل عرضه على لجنة القانون والانتهاء من مراجعته، وقامت بالانتهاء من إعداد مشروع نموذج البيان الجمركي العربي الموحد وسيتم عرضه على السادة مدراء عامي الجمارك لاعتماده.

هذا، ويجرى الآن التفاوض على الآلية الخاصة بتبادل المعلومات الجمركية إلكترونياً والاتفاق على إنشاء مركز معلومات جمركي عربي وكيفية تأهيل المنافذ الجمركية لمرحلة الاتحاد الجمركي العربي.